



عادت الاغتيالات الغامضة مجدداً إلى ريف درعا الجنوبي، جنوب سوريا، إذ أقدم مسلحون مجهولون على إطلاق النار على مقاتل سابق في صفوف المعارضة، بالتزامن مع نشر الفرقة الرابعة التابعة للنظام حاجز عسكري، مساء أمس الخميس، في المنطقة.

وذكر "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، اليوم الجمعة، أنّ "مسلحين مجهولين، في منطقة جلين بريف درعا الغربي، أقدموا على اغتيال مقاتل سابق في صفوف (هيئة تحرير الشام) كان اعتزل السلاح بعد إجراء تسوية ومصالحة مع النظام عقب سيطرة الأخير على درعا صيف 2018"، مشيراً إلى أن القتيل "ينحدر من مدينة طفس".

وكان الأيام القليلة الماضية قد شهدت ارتفاعاً في عمليات الاغتيال بدرعا، مستهدفة في غالبيتها مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة، في حين اقتحمت قوات النظام بلدة قرفا، وشنّت حملة اعتقالات طاولت العديد من أصحاب التسويات.

وقتل عنصران من قوات النظام من "الفرقة 15"، بعد إطلاق النار عليهما، أول من أمس الأربعاء، على طريق المسيفرة - أم ولد، فيما أطلق مسلحون مجهولون النار على الأخوين عبد الحكيم وأساميحة حردين، في مدينة طفس غربي درعا، ما أدى لإصابتهما بجروح. وجاء ذلك بعد ساعات من مقتل الشابين قصي الوادي، وأحمد ذياب الوادي، في مدينة إنخل شمالي درعا، بعد إطلاق النار عليهما من قبل ملثمين مجهولين.

وسبقت ذلك هاجمة مسلحين، الأربعاء، رتلاً يقل قيادات في فصائل المصالحة وأعضاء في اللجنة المركزية في بلدة المزيريب، ما أدى إلى مقتل 3 مقاتلين سابقين في فصائل المعارضة، وإصابة محمود البردان - أبو مرشد، وأبو علي مصطفى، ومهند الزعيم، وهو من قادة الفصائل السابقين.

تزامناً مع ذلك، ذكرت شبكة "تجمع أحرار حوران" أنّ "قوات عسكرية تتبع للفرقة الرابعة انتشرت في مناطق متفرقة بريف درعا الغربي"، مبيناً أن هذه "المناطق أبرزها عند مبني الري بين بلدتي اليادودة والمزيريب". وأضافت أن تلك "القوات نصبت حاجزاً جديداً تتبع للفرقة قرب قرية نهج".

وفي السياق، أعربت مصادر محلية، لـ"العربي الجديد"، عن اعتقادها بأن " تكون الغاية من نشر هذه العزيزات في المنطقة الغربية هي حماية معسكل زيزون وصولاً إلى مدينة درعا، حيث أمكن انتشار قوات النظام".

وكانت لجنة درعا المركزية اجتمعت مع اللجنة الأمنية التابعة للنظام في مدينة درعا، قبل أسبوعين، حيث توصل الطرفان إلى اتفاق يقضي بنشر حاجزاً عسكرياً للفرقة الرابعة في ريف درعا الغربي، وعدم اجتياح المنطقة عسكرياً.

وقال الصنافي عمر الحوراني، في حديث لـ"العربي الجديد"، إنّ "الأمور معقدة في درعا، حيث يزج النظام بتعزيزات كبيرة لاقتحام المناطق التي لم يدخلها الجيش، وسط محاولات من بعض الوجاهات والقيادات في المنطقة للبحث عن حلول للحلولة دون الاقتحام والتعفيش"، مستدركاً أن تلك الحلول أدت إلى "تضييق على المنطقة وأعطت نفوذاً أكبر للنظام والمليشيات التي تتبع لإيران".

وأوضح الحوراني أنّ هناك تياراً آخر معارضاً للاتفاق لكنه "مجموعة غير موحدة، التقت مصالحهم في هذه المرحلة"، مبيناً أنهم "متسببون سابقون لجيش خالد بن الوليد، التابع لتنظيم داعش، الذي كان يتخد من حوض اليرموك غرب درعا منطقة نفوذه، أو من عناصر المعارضة ممن لم يجرؤوا مصالحة مع النظام، إضافة إلى تيارات في النظام والمليشيات المساندة له غير راضين عمّا تم الاتفاق عليه".

المصادر:

العربي الجديد